

الذكرى الثامنة عشرة للمسيرة الخضراء

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني خطابا إلى الأمة، بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة للمسيرة الخضراء، استعرض فيه جلالته تفاصيل المشاورات التي جرت مع مختلف الأطراف السياسية المشكلة للبرلمان حول آفاق تشكيل حكومة جديدة. وفي ما يلي النص الكامل للخطاب الملكي:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز..

إننا نحتفل اليوم بذكرى المسيرة الخضراء، تلك المسيرة التي خضناها جميعا من البوغاز الى الصحراء. وها نحن اليوم بهالنا من ذكريات وما على أرض الصحراء من منشآت، نحمد الله سبحانه وتعالى على ما حبانا به من نعم وخير وشكر لا يحصون. كما إننا نترحم على أرواح شهدائنا من القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات الاحتياطية ورجال الأمن والمدنيين، كذلك الذين سقطوا في ميدان الشرف لتبقى الصحراء مغربية وليبقى سكانها مغاربة.

شعبي العزيز.. إن فكرة المسيرة أتت بإلهام من الله وسر رباني كتمناه في أنفسنا أولا، ثم سرنا نجعل من ذلك الإلهام وذلك الحلم شيئا ملموسا على أرض الواقع والتطبيق حتى أراد الله سبحانه وتعالى لتلك الأمنية أن تحقق.

وكان بودي - شعبي العزيز - اليوم وأنا أذكرك وأهنئك بالمسيرة الخضراء، أن أنقل إليك بشارة مسيرة أخرى مسيرة سياسية في بناء مجتمعنا ليومنا وغدنا. وما هي هذه المسيرة التي كنت أرجو وأتمنى أن أرفعها إليك -شعبي العزيز-. هذه المسيرة ولدت يوم رأينا أن الأسرة السياسية المغربية انقسمت الى قسمين.. قسم يسمى بالكتلة وقسم يسمى بالوفاق. فحينما رأينا هذا الواقع حمدنا الله سبحانه وتعالى وشكرناه؛ لأنني أعتقد شخصيا أن المغرب إذا أراد أن يبني سياسته المستقبلية على توازن واتزان فلابد أن يكون لميزانه كفتان.

لقد كنت منذ سنين طويلة أتساءل كيف يمكنني أن أسير بك -شعبي العزيز- الى هذه الثنائية السياسية التي كنت أراها مستحيلة. أولا، لأننا نحن العرب بكيفية عامة فينا سياسيا شيئا ما من الفوضى. ثانيا، لان شعوب البحر الأبيض المتوسط شمالا وجنوبا وشرقا وغربا - والمغرب منها - قلما خضعت لهذه الثنائية السياسية. فكنت أعتقد آنذاك، أن هذا من الأحلام التي ربما لم أرها، وها هي الأقدار تشاء - كما قلت لك -شعبي العزيز- في الشهور الماضية أن أجد أمامي باستغراب وسرور لا مزيد عليه مجموعتين.. الكتلة من جهة والوفاق من جهة أخرى. وآنذاك قلت لا يمكن أن أضيع هذه الفرصة على شعبي العزيز، وعلى أبنائنا الأعزاء وحفدتنا ومن سيخلفنا؛ لأنني أعتقد أن الديمقراطية المجدية والنافعة هي التي تعمل كالميزان. فالميزان الحقيقي ليس له ثلاث أو أربع كفات، بل له



كفتان. هناك من ثقلت موازينه وهناك من خفت موازينه. وبوجود هاتين الكفتين تمكن بلد كأنجلترا أو الولايات المتحدة من أن يعمل بالتناوب أو التداول أو التغيير أو التجديد كلما رأى أن الثقل والعبء والمسؤولية أنهكت هذه الكفة، تطلع إلى التجديد وفرضه وأخذ الأمانة والأشغال والمسؤولية ووضعها في الكفة الأخرى لتقوم هي بدورها بعملها وتتحمل مسؤوليتها، وتتبارى في الميدان لتريح الكفة الأخرى حتى تستعيد أنفاسها وتسترجع قوتها. فمن هذا المنطلق وبدون أي اعتبار للأرقام - هل هناك أغلبية أم هناك أقلية؟ ونظرا - كما قلت لك شعبي العزيز - لشوقي وتطلعي إلى التجديد وإلى التغيير قلت هذه هي الفرصة لفتح عصر التداول.

فاستدعيت الأحزاب السياسية وعلى رأسها المجموعة التي كانت في المعارضة وتتكون من أربعة أحزاب، وطرحت عليها أن تشارك في الحكومة ووضعت لها الإطار الآتي.. قلت إن العدد الذي أحرزتم عليه من الأصوات في الانتخابات وعدد المنتخبين منكم الموجودين في البرلمان - ولو لم تكن لديهم الأكثرية - يستحقون بكمهم وبكيفهم أن نعرض عليهم العمل بجانبنا ليرينا كل واحد منكم من الأحزاب - أفرادا أو جماعات - منهجية أخرى ومنطقا آخر وأسلوبا جديدا، سيجعلني أنا الأول أنتفع به وسيجعل الوزراء الجدد من جهتهم هم كذلك ينتفعون بتجربتي وبما لدي من قدم في المهنة.

وزدت وقلت، إنني أشترط في الميدان الاقتصادي ثلاثة شروط. أولا ألا يكون العجز في الميزانية أكثر من **5،1** في المائة. وثانيا، أن تراقب الحكومة مراقبة شديدة التضخم المالي، وثالثا، علينا أن ننكب على متاعب الطبقات الفقيرة، وذلك بتشغيلها لا بواسطة الصدقة، بل بإيجاد الشغل المشرف الذي يكرم صاحبه حينما يكون قد اقتات من عمل يده. وقلت لهم أخيرا: أحتفظ بالوزير الأول ووزير الخارجية ووزير العدل ووزير الداخلية وما عدا هذا فهو لكم. وقلت لهم بهذا اللفظ: أنا أنتظر جوابكم راجيا من الله ألا تخيبوا ظني كمواطن وكوطني. وقلت لهم.. كملك، لا يمكن أن أواخذ أحدا أو أن تبقى في قلبي أي حزازة إزاء أي أحد؛ لأنني أب الجميع. ولكن كوطني ومواطن سأحس بظلم ومرارة إذا أنتم لم تستجيبوا لرغبتي.

وبعد يومين، اقتبلت أحزاب الوفاق فقلت لها.. إنني قررت التغيير والتجديد والتداول، ولكن أريد أن أبلغكم ما قلته لأحزاب المعارضة السابقة. وهنا نسيت - شعبي العزيز - نقطة مهمة جدا - وها أنا أقولها الآن - فلقد التزمت لهم براحة سياسية أقلها ثلاث سنوات ويمكن أن تصل إلى ست سنوات. إذن من هنا الى حدود سنة **2000**. وأريد أن يكون بيني وبينكم أنتم أحزاب الوفاق ميثاق على أنكم إذا وضعت الحكومة مسألة الثقة أن لا تصوتوا ضدها، ومن جهة أخرى أريد لمدة ثلاث سنوات على الأقل إن لم يكن أكثر أن لا تسحبوا منها الثقة وذلك بتصويت رقابة.

ومع هذا كله، لا أريد أن تكونوا أحزابا للتسجيل، بل لكم الحق ومن واجبكم أن تناقشوا البرنامج، وأن تناقشوا النصوص التشريعية التي ستكون مشاريع من الحكومة، فتزيدون فيها أو تنقصون منها، وعليكم أنتم كذلك، أن تأتوا بنصيبكم من مقترحات القوانين التي تناقشها الحكومة من جهتها وترد عليكم. وعليكم أن تقوموا بواجبكم في الأسئلة الأسبوعية التي ينص عليها الدستور، والتي توجب على الحكومة وعلى رأسها الوزير الأول الحضور كل يوم أربعاء، ليضع كل منتخب منتخب السؤال الذي أراد أن يطرحه، وليناقش أمام النواب وأمام الجمهور سؤاله ويناقش جواب الوزير، وينقل ذلك من



طرف الإذاعة والتلفزيون .

فكان جواب أصحاب الوفاق . . نحن لا نرى أي مانع في أن تطبق جلالتكم هذه السياسة، بل نحبذ التغيير ونريد التجديد. فقلت لهم، وفيما إذا رفضوا فكان جوابهم هو الآتي . . إذا ما رفضوا نحن رهن إشارتكم ولن نتخلى عن الاستجابة لندائكم ولكن نرجو منكم بكل احترام أن تتركونا لمدة ما خارج الحكومة، لأن أحزابنا تريد وتحتاج إلى نوع من التجديد داخلها ونحن في حاجة إلى أن يزور المنتخبون منتخبيهم مرة في الأسبوع، ونحن في حاجة لأن تقف أحزاب الوفاق على رجليها وأن تمارس المعارضة البناءة والإيجابية، وهذا طلب وليس شرطا. ولكن طلب ونحن ملحون فيه .

وبعد ذلك، التقيت بحزب التجمع الوطني للأحرار، فكان عرضي هوكما قلت، وكان جوابه تماما مثل جواب الوفاق، وهو أنه إذا رفض الآخرون يرجو أن يترك له بعض الوقت لاستجماع قوته وهيكلة الحزب من جديد، فماذا كان جواب الأحزاب المجموعة في المعارضة السابقة فماعدا حزب التقدم والاشتراكية قالت الأحزاب الثلاثة، نحن في حاجة إلى الرجوع إلى قاعدتنا لنتذاكر ونتباحث ونأخذ الموافقة فقلت لابأس .

أما حزب التقدم والاشتراكية فقال : نحن عقدنا اجتماعاتنا وقررنا فيما إذا أرادت أحزاب المعارضة السابقة في البرلمان أن تشارك في الحكومة أن نقول من الآن نعم، فقد رجعنا قبل هذا اليوم إلى قاعدتنا فقالت هي بنفسها نعم، وذلك لأن مصير الأحزاب السياسية الطبيعي هو أن تعمل وتجد وتجتهد لتصل إلى مناصب المسؤولية . فتركت للجميع مهلة للتفكير.

وبعد ذلك، التقيت مرة ثانية بمجموعة الكتلة باستثناء حزب التقدم والاشتراكية الذي استقبلته على حدة، فدارت المذاكرة بيني وبينهم حول الانتخابات الأخيرة التي قالوا إنها كانت كلها غش وكلها تزوير للإرادة الشعبية، وطلبت مني أن أجد حلا سياسيا لهذا المشكل، فكان جوابي، أن الدستور لا يخول لي أي سلطة لإلغاء تلك العمليات الانتخابية . نعم، الدستور يخول لي حل البرلمان لا لأسباب انتخابية، لأن الانتخابات لها مسطرتها للطعن فيها. نعم، الدستور يخول لي أن أحل البرلمان كله وليس الثلث من البرلمان وليس لأسباب انتخابية وليس هناك فراغ، فالطعون هي قبل كل شيء مسألة محاكم وهناك محكمة مختصة في هذا الباب. فكان جوابي على هذا السؤال، هو أن أقصى ما يمكنني أن أعمل هو أن يسرع البرلمان في الموافقة على القانون الذي يكون المجلس الدستوري، وأنذاك يحال ذلك القانون على الغرفة الدستورية الحالية لتعطي فيه نظرها. ولي اليقين أنها ستعطي نظرها إيجابيا. وفي نفس الوقت تتخلى تلك الغرفة الدستورية، التي هي الآن موجودة، عن اختصاصاتها فيما يخص النزاعات الماسة والخاصة بالانتخابات . وأنذاك . تعطي جميع الملفات للمجلس الدستوري المكون من تسعة أشخاص ؛ أربعة يعينهم البرلمان . فقلت لهم : عليكم إذن أن تختاروا أحسن ما عندكم من أشخاص في البرلمان ليكونوا أعضاء في المجلس الدستوري، والأربعة الآخرون أعينهم أنا، والرئيس أعينه أنا كذلك. إذن إذا اعتبرتم أن هذه الانتخابات الأخيرة التي جاءت بالثلث في البرلمان غير نزيهة ومشكوك فيها؛ فلنعط ملفها للمجلس الدستوري الذي ستجد ـ شعبي العزيز ـ عندما ترى قانونه، أنه سلطة فوق جميع السلط، لا أريد التشبيه لأن الله سبحانه وتعالى لا يقبل هذا، ولكن فليغفر لي الله سبحانه وتعالى هذا التشبيه « لاراد لقضائه ولا معقب لحكمه» فالمجلس الدستوري لاراد لقضائه ولا معقب لحكمه . قلت



لهم، هذه هي الفتوى الوحيدة التي يمكنني أن أعينكم بها والتي هي فتوى قانونية وسياسية في آن واحد، أما أن آتي وأحل ثلث البرلمان فهذا شيء حرام، نعم، يحق لي بمقتضى الدستور أن أحل البرلمان كله ولكن إذا فعلت ذلك لابد من تعليل ذلك، وإذا أردت تعليل حل البرلمان فلا يمكن لي أن أعلله بأن فلان قال هذا غشني أو ذاك غشني، فلا دخل لهذا في حل البرلمان. إن حل البرلمان يأتي لأسباب سياسية وهذه الأسباب ولله الحمد، ليست موجودة وأدعو الله من صميم القلب ألا توجد وأن لا توجد أبدا.

وقلت لتلك الأحزاب الثلاثة منذ أربعة أيام: يوم السبت القادم سأخاطب شعبي العزيز، بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء. والمغرب يجب أن تكون له حكومة معقولة لا معلقة، تعمل بجد وتأخذ ملفاتها لتدرسها بعمق وطمأنينة. والآن أطلب منكم أن تبلغوني بجوابكم في ظرف **24** ساعة، وفعلا جاؤوا في اليوم الموالي والتقوا بمستشارنا الخاص السيد أحمد رضا كديرة، وكان جوابهم هو الآتي: أولا، يجب أن يكون الوزير الأول منا وآنذاك يتناقش أو يتذاكر مع جلالة الملك فيما يخص الوزراء الأربعة الذين أراد أن يخصهم لنفسه، والشق الثاني نحن لازلنا متمسكين بقضية الانتخابات الأخيرة.

لا أخفي عليك شعبي العزيز، أني عندئذ ذهلت وسقط ما بيدي فأولا ـ وأنا بصدد تعليل الاحتفاظ بهذه الوزارات الأربعة ـ قلت لهم إن الوزير الأول يجب أن يكون ملما بملفاته، وأنتم الأحزاب الثلاثة الموجودين أمامي الآن، أولا القليل منكم خرج من الحكومة منذ ثماني سنوات، والثلثان الآخران لم يتحملا منذ ثلاثين سنة أو ثلاثة وثلاثين سنة أي منصب مسؤولية، كيف يمكن أن أعين منكم وزيرا أول يصبح ملما بملفاته ويصبح ينسق وييسر في الحين، حكومة كلها لا تعرف أي شيء، وهو على رأسها لا يعرف أي ملف. وزدت وقلت نعم، أنتم الآن تكونون مجموعة ولكن إذا اخترت وزيرا أول من أحد أحزابكم فلن يكون هناك التضامن والانسجام الذي أردته، لأنكم رغم أنكم مجموعين فكل حزب وحده والثقة سوف تكون منعدمة بينكم، وستضيعون وقتكم في الليل كي تراقبوا الوزير الأول ماذا يفعل مع حزبه فلربما يأتيكم غدا بغريبة من غرائب الزمان.

ثانيا، الدستور ينص على أنني أعين شخصيا الوزير الأول، وهذا حق من حقوقي الدستورية. وبخصوص وزارة الخارجية، ذكرتهم بأن هذه الوزارة أصبحت اليوم ضرورة من الضروريات الداخلية، لأن حياتنا الاقتصادية سواء الفلاحية أو التجارية أو الصادرات أو غيرها رهينة بسياستنا الخارجية، سواء مع السوق الأوروبية المشتركة أو على الصعيد الدولي أو الجهوي. ولا يمكن كذلك الارتجال هنا بوضع وزير للخارجية على بغتة، وذكرتهم بأحد الأشياء ووافقوا، وقالوا نعم.

وقلت لهم ثانيا: أيام حرب الخليج، اقتبلتكم ككتلة وكنتم متطرفين آنذاك، بحيث كان العالم كله بما فيه روسيا في جهة وكنتم أنتم وحدكم في جهة. وقلت لكم آنذاك ـ واعترفوا بهذا ـ إذا بقيتم متمادين يا أحزاب الكتلة في هذه الطريقة المتشددة، فإنكم تغلقون في وجوهكم منصب وزير الخارجية، لأني بمجرد ما أعين وزير خارجية منكم إلا وسيصبح المغرب معزولا.

أما بالنسبة لوزارة العدل، فإن العدل أساس الملك، والأحكام تصدر دائما باسم جلالة الملك، فلا يمكن لطائفة سياسية أو أسرة سياسية كيفما كانت أن تتقلد منصبا كهذا؛ لأن قضاء الله يقبله الإنسان، ولكن ظلم طائفة لطائفة لا يقبله الإنسان. وأخيرا، فإن وزارة الداخلية هي التي لن أعطيها

أبـدا لأي حزب من الأحـزاب ومع هـذا كله، فقـد تنـاست الجماعة شيئـا، هـو أنني أنا الـذي أسمي الحكومة دستوريا.

فالوزير الأول أسميه شخصيا، ويقترح الوزراء ولا يسميهم ولا يعينهم، بل يقترحهم فقط. بحيث يمكن إذا أردت العنـاد أن أبقى معه شهـرين وهو يـأتي لي كل يوم بـلائحة خمسين شخص وأرفضهـا، وليس هناك أي فصل في الدستور يلزمني بأن أقبل الشيء الذي جاءني به.

للأسف الشديد، وضعت أنا اللائحة وسأقـرأها عليك -شعبي العزيز- كي تعرف ما أعطيتهم من وزارات، فباستثناء الوزيـر الأول ووزير الخارجية ووزير العدل ووزير الـداخلية، قلت لهم، خذوا كل الوزارات الأخـرى وعلى رأسها وزارة الماليـة ووزارة المالية هي العمـود الفقري لكل سيـاسة، وأعطيتهم وزارة الصحـة العموميـة والتربيـة الوطنيـة والصيد البحـري والملاحـة التجاريـة والأشغـال العمومية والتكـوين المهني وتكوين الأطـر والنقل والبريـد والمواصلات والفـلاحة والإصـلاح الزراعي والشبيبـة والريـاضة والتجارة والصناعـة والخوصصة والتشغيل والصناعة التقليـدية والشؤون الاجتماعية والطـاقة والمعادن والشؤون الثقـافية والسكنى والشؤون الإدارية التي تهم جميع موظفي الدولـة والتجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والسياحة والـوزارة المكلفة بالجالية المغربية القاطنة بـالخارج والشؤون الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المحافظة على البيئة الطبيعية.

ماذا يريـدون أكثر من هذا للقيام بواجبهم، فعلى هـذه الميادين جميعا تقوم الحكـومة؛ إذ ليس وزير الخارجية هو الـذي يأتي بالحبوب أو يهتم بالفـلاحين، وليس وزير العدل هو الـذي يضع القانون المالي ويخصص الحصص لكل وزارة وزارة ليحـافظ على التـوازنـات. أنا لا أريـد أن أدخل في جـدل مع أي أحد، ولكن إنصافا لنفسي ولفضيلتي، وأنا رجـل كأيها الناس، لي عيوبي ولي محاسني لي ما لي وما علي يتعين علي القول، إنني ـــ والله ثم واللـه ـ كنت فاضـلا وفضيلا في هـذه الاقتراحات، لأنني وضعت أمامهم جميع الـوسائل والـوزارات المالية والاقتصاديـة والاجتماعية والتشغيل لينهضـوا بهذا البلد، وهم يعرفونني جيدا ويعرفون أنني نزيه ومخلص في عملي.

إني أتكلم بهذه المرارة ليس لأنهم رفضـوا، بل لأنهم عطلوا تلـك المسيرة الجديدة التي كنت أريـد أن أفتتحها هذا اليوم 6 نونبر، مسيرة التداول بكفتين في الميزان مسيرة مجموعتين سياسيتين اثنتين مثل ما هو موجود في انجلترا وفي أمريكا، كلما كلت هذه الكفة تأتي الكفة الأخرى لتحمل عنها العبء.

أما نحن بطبعنا الـذي هو طبع متحمس وفينا شيء من التسرع، فحرام ألا نضبـط أمورنا وألا نضع قطارنا الديمقراطي على مسار صحيح.

أليس حراما أن يحرم عـدد من الشباب في هذه الأحزاب التي قالت لا. وقـد قلت لهم حرام أن تمنعوا هؤلاء الشباب من المشاركة في خدمة بلدهم.

أليس حرامـا أن يربوا فيهم مركب الحرمـان هذا، ويقولـوا في الأخير، إن فلان هو الذي لم يـرد، وقد قلت لهم أمام الشهود: فحتى أنا يصل إلى مسامعي ما يقال، وشبابكم يرسل لي من هنا وهناك، ويقول لي بالله عليك يا سيدنا ادفع بهم كي يدخلوا إلى الحكومة، فنحن بدورنا نريد أن نعمل.

فأتوجه إلى هذه المجموعة لأقول لها: لك صحفك وجرائدك تقولين ما تريدين وتكتبين ما تريدين، ولكن أنا ليست لي صحيفة أو جـريدة ولا أريد أن تكون لي صحيفة أو جريـدة وليس لي حزب، عندي



هذه المناسبة لأقول الحقيقة ولا أقول إلا الحقيقة ودائما الحقيقة لأنصف نفسي .

ومع ذلك ، فإنني لم أفقد الأمل ، لقد طلبوا مني أن يبقى الحوار مفتوحا بيننا ، فقلت لهم مرحبا وحبذا ذلك ، فأنا رجل الحوار والحوار يجب أن يبقى مفتوحا بيننا .

وأقول لك ــ شعبي العزيز ـ كما أن المسيرة كانت حلما وتحقق أقول لك ـ شعبي العزيز ـ إني أعمل جادا صابرا ومصابرا بحكمة وأناة بحول الله وقوته ، وأريد منه أن يعطيني أكثر ما يمكن من قوة الإقناع بعدما بعث في قلبي شعاع الاقتناع ، أن يعطيني قوة الإقناع لأصل إلى ميزان ذي كفتين وليس ثلاث كفات أو أربع كفات فالديمقراطية المغربية يجب أن تكون على كفتين وهذا هو المستقبل ، وليس كل من جمع ستة أو سبعة أو اثنا عشر شخصا ، ويدخل البرلمان ويقول أنا فريق وأنا حزب ويبدأ في بيع أصواته هنا أو هناك وقتما جاءت أغلبية أو معارضة ، هذا ما لا أريده لبرلماننا وهذا ما لا أريده لمستقبلنا ، أريد جبهتين لكل واحدة برنامجها ولكل واحدة رجالها ولكل واحدة عددها وعدتها ، وأن تتباريا في الميدان وتتسابقا بالخيرات وتتسارعا للخيرات .

فهذه المرة هم الذين سيكونون في الجبهة الأولى لمدة ست أو سبع سنوات ، علما بأن الحكم والمسؤولية يتعبان ، فبعد ذلك ستجري الانتخابات ويمكن أن . . . . فينبغي أن يجد المغرب في الجهة الأخرى كفة واحدة وليس ثلاث كفات تضطره ليلحق واحدة بأخرى ، فينبغي أن يجد كفة واحدة ولو فيها أربعة أحزاب ، كفة مملوءة تعوض كفة مملوءة بدون ترقيع وبدون أن نأتي بالكفة الثالثة أو الرابعة ، كي يكتمل الوزن ويبقى الميزان متزنا .

هذه هي الديمقراطية الحقة . لاحظوا مثلا ، أنه في أمريكا وانجلترا عندما تمر الانتخابات ، تهدأ الأمور وينصرف كل واحد لعمله ، هذا ما أريده أن يكون في هذا البلد ، ولا سيما أن هذه هي ربما أول تجربة كانت ستكون في دولة نامية ، وتتمثل في وجود حكومة ليست لها أغلبية ، وبعد الله ضمنت لها باتفاق مع الوفاق والأحرار أن تبقى ثلاث سنوات على الأقل ، وقد قال بعض الناس في الوفاق ـ والعاطي يعطي ـ أي إذا أرادوا أن يبقوا ست سنوات ، فنحن مستعدون لذلك .

فأتوجه إذن إلى الجميع ، إلى جميع الأحزاب السياسية ، وإلى شعبي العزيز، لأقول له : رغم هذا كله ، يجب أن يبقى هذا اليوم يوم فرح وسرور وحبور وشكر لله سبحانه وتعالى ، على أن حقق المسيرة التي أثمرت نتائجها ، وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يعيننا جميعا ، لا أقول أن يعينني وحدي ، أن يعيننا جميعا لنصل إلى تحقيق هذه المسيرة مسيرة الفضيلة البرلمانية ، مسيرة الثنائية السياسية ، آنذاك حينما أصل لها ، سوف أعتقد أن مهمتي قد انتهت ولم يبق لي إلا أن استمتع وأتمتع برؤية مازرعناه جميعا وما حصدناه جميعا ، لنتمتع نحن وأبناؤنا وحفدتنا في ظل ديمقراطية وعدالة اجتماعية .

شعبي العزيز . . إياك أن تصل إليك مرارتي ، فمرارتي هي كمرارة ذلك الأستاذ الذي لم يسمع صوته ولكن أطروحته ليست بالقبيحة ، ربما لم أعرف كيفية تبليغ رسالتي . والأستاذ الذي لم تبلغ رسالته يحس دائما بشيء من المرارة ولكن مع ذلك فالأستاذ لا ييأس والموجه لا يكل ، ولك شعبي العزيز من الذكاء والإدراك وسرعة الوصول إلى كنه الأمور، مما يجعلني مؤمنا أننا جميعا ، سواء الذين اتفقوا أو الذين لم يتفقوا ، سنصل بالحوار وبالصبر وبالأناة إلى خلق هذه الديمقراطية الثنائية السياسية التي أعتبرها أنقى وأطهر ديمقراطية .



إن الله يعلم أن أريـد إلا الإصلاح مـا استطعت، وما توفيقي إلا بـالله عليـه توكلت وإليه أنيب.
صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة الله.

21 جمادى الاولى 1414هـ موافق 6 نونبر 1993م